المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية

الثلاثاء 06 فبراير 2024

العدد 700

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

الجلسات العمومية.....07

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....08

أنشطة الرئاسة/العلاقات الخارجية.....09

أنشطة الفرق والمجموعات البرلمانية.....12

اجتماع المكتب رقم 2024/04
ليوم الإثنين 29 يناير 2024

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 29 يناير 2024 اجتماعا برئاسة السيد النعم ميارة رئيس المجلس، وحضور الأعضاء، السادة:

- محمد حنين : النائب الأول للرئيس ؛
- أحمد اخشيشن : النائب الثاني للرئيس؛
- فؤاد القادري : النائب الثالث للرئيس؛
- عبد الإله حفظي : محاسب المجلس؛
- محمد سالم بنمسعود : محاسب المجلس.

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، السادة:

- المهدي عثمون : النائب الرابع للرئيس؛
- عبد السلام بلقشور : النائب الخامس للرئيس؛
- ميلود معصيد : محاسب المجلس؛
- عبد الرحمان وافا : أمين المجلس؛
- مصطفى مشارك : أمين المجلس؛
- جواد الهلالي : أمين المجلس.

وقد حضر هذا الاجتماع السيد الأسد الزروالي، الأمين العام لمجلس المستشارين.

في مستهل الاجتماع، جدّد مكتب مجلس المستشارين، في اجتماعه الأسبوعي المنعقد يوم 29 يناير 2024، تثمينه لمضامين الرسالة المولوية السامية الموجهة للمشاركين في الندوة الوطنية المخلدة للذكرى الستين لإحداث البرلمان المغربي، لا سيما دعوتها لإقرار مدونة للأخلاقيات البرلمانية؛

وفي سياق تفاعله مع مضامين الرسالة الملكية السامية، دعا مكتب المجلس اللجنة الخاصة بمراجعة النظام الداخلي لمجلس المستشارين، إلى الالتئام للانكباب على دراسة القضايا والإشكالات المرتبطة بتحديد مواضيع هذه المدونة، ومرجعياتها، والطريقة المثلى لاعتمادها، بتنسيق تام مع مجلس النواب، بحكم أن المدونة المرتقبة تهم البرلمان بمجلسيه؛

وقد أكد أعضاء مكتب المجلس على الأهمية التي يكتسيها اعتماد مدونة للأخلاقيات، في مسلسل تطوير أداء المؤسسة التشريعية، وعلى الغايات التي تخدمها، لتعزيز وترسيخ قيم النزاهة والشفافية والحد من تضارب المصالح، والسمو بالسلوك البرلماني، باعتباره صادرا عن ممثلي الأمة، ولمواكبة المجلس من موقعه الدستوري ومن منطلق اختصاصاته التشريعية والرقابية والتقييمية، للأوراش الإصلاحية الكبرى والمشاريع المهيكلة التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

- قرار رقم 2024/04/01 بالموافقة على محضر اجتماع المكتب المنعقد بتاريخ 22 يناير 2024.
- قرار رقم 2024/04/02 بالإعلان في مستهل جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 30 يناير 2024 عن:

- ✓ فحوى مراسلة السيد رئيس الحكومة التي يفيد من خلالها بسحب الحكومة للمرسوم بقانون رقم 2.23.781 الصادر في 19 من ربيع الأول 1445 (5 أكتوبر 2023) بتغيير القانون رقم 07.00 بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، بالموازاة مع اعتماد مشروع قانون رقم 03.24 الذي يقضي بنسخ وتعويض أحكام المادة 11 من القانون رقم 07.00 المذكور.
- ✓ إيداع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس في 26 يناير 2024 مشروع قانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71، وطلب إعطائه الأسبقية في الدراسة عند وضع جدول أعمال المجلس طبقا لأحكام الفصل 82 من الدستور.
- ✓ إحالة مجلس النواب على المجلس لمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي؛

- مشروع قانون رقم 57.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها.

← قرار رقم 2024/04/03 بعقد جلسة عامة تشريعية مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 30 يناير 2024، تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية؛
- مشروع القانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- مشروع قانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71.

← قرار رقم 2024/04/04 بالدعوة لاجتماع ندوة الرؤساء يوم الثلاثاء 30 يناير 2024 مباشرة بعد انتهاء الجلسة المشتركة بين مجلسي النواب والمستشارين الخاصة بتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية، لتنظيم المناقشة بالجلسة التشريعية ولترتيب الجلسة العامة المبرمجة يوم الإثنين 05 فبراير 2024 لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية.

❖ الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم 2024/04/05 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 30 يناير 2024 على الساعة الثالثة بعد الزوال المخصصة لمساءلة السيد وزير الداخلية، السيد وزير النقل واللوجيستيك، والسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، برئاسة السيد فؤاد قديري النائب الثالث للرئيس والسيد جواد الهلالي في أمانة الجلسة.

← قرار رقم 2024/04/06 بإحالة طلبات تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 30 يناير 2024، إلى الحكومة قصد تحديد الموقف منها، وفقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس. ويتعلق الأمر بما يلي:

- طلب السيد عبد اللطيف مستقيم رئيس فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، حول "تراجع مؤشر ثقة الأسر المغربية وفق نتائج البحث الدائم حول الظرفية الذي تنجزه المندوبية السامية للتخطيط".
- طلب السيد نور الدين سليك رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول "عدم تمكين فئة من الصحفيين من البطائق المهنية".
- طلب السيدة فاطمة زكاغ عضو مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول "تعطيل الحوار الاجتماعي المركزي".

- طلب السيدة مينة حمداني عضو فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول "المناخ الاجتماعي داخل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل".
- طلب السيدة لبنى علوي، حول "التدابير الاستعجالية للحكومة لإنصاف المتصرفين والتقنيين وهيئة تفتيش الشغل".

❖ تقييم السياسات العمومية:

← قرار رقم 2024/04/07 بالموافقة على منهجية وبرنامج عمل مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية حول تقييم السياسات العمومية المرتبطة بالمجال السياحي، المحالة إلى مكتب المجلس طبقا لأحكام المادة 313 من النظام الداخلي للمجلس.

← قرار رقم 2024/04/08 بإحالة التقرير الذي توصلت به رئاسة المجلس من وزارة التجهيز والماء حول "دعم المجال السياحي والرفع من جاذبيته"، إلى مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية حول تقييم السياسات العمومية المرتبطة بالمجال السياحي.

❖ العلاقة مع المؤسسات الدستورية:

← قرار رقم 2024/04/09 بالتعميم على مكونات المجلس، للرأي الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع "**من أجل تنمية متجانسة ودامجة للمجالات الترابية: مداخل التغيير الأساسية**".

❖ مجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة:

← قرار رقم 2024/04/10 بترؤس السيد رئيس المجلس للاجتماع الأول لمجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بـ "السياسة اللغوية بالمغرب"، المقررة يوم الثلاثاء 30 يناير 2024 على الساعة الواحدة زوالا، لانتخاب رئيس ومقرر المجموعة.

❖ المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية:

← قرار رقم 2024/04/11 باعتماد مشروع الورقة التأطيرية للمنتدى ومشروع برنامج المنتدى البرلماني الدولي الثامن للعدالة الاجتماعية، المزمع تنظيمه بمقر المجلس يوم الإثنين 19 فبراير 2024 تحت شعار "العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة".

❖ العلاقات الخارجية:

← قرار رقم 2024/04/12 بالمشاركة في أشغال جلسة الاستماع البرلمانية بالأمم المتحدة المنظمة من طرف الاتحاد البرلماني الدولي بنيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، يومي 08 و09 فبراير 2024.

← قرار رقم 2024/04/13 بالمشاركة في أشغال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي المزمع عقدها في العاصمة بغداد، يوم 13 فبراير 2024.

❖ مختلفات:

← قرار رقم 2024/04/14 بانتداب ثلاثة أعضاء من اللجنة المختصة بالمجلس، لحضور المنتدى الوطني المزمع تنظيمه يوم الأربعاء 31 يناير 2024 على الساعة التاسعة صباحا بفندق فيرمونت بمدينة سلا، تحت شعار "استعمال وتطوير مسؤول للذكاء الاصطناعي بالمغرب: مستوى الجاهزية والتوصيات"، المنظم من قبل الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة. **(أجل المنتدى إلى موعد لاحق)**

للمتابعة:

- تقييم مقاربة تنظيم المنتديات البرلمانية للجهات، والعدالة الاجتماعية، والغرف المهنية؛
- برمجة الملتقيات الجهوية التحضيرية للملتقى السادس للجهات؛
- عقد اجتماع مشترك للجنتي الداخلية والمالية في مستهل كل دورة عادية، حول قضايا الجهوية، بحضور أعضاء الحكومة المعنيين؛
- عقد اجتماع لمجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول الجهوية المتقدمة ومناخ الأعمال، من أجل إعطاء خلاصات؛
- وضعية مشاريع ومقترحات القوانين قيد الدرس بالمجلس.

❖ جلسة عامة لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، عقد مجلس المستشارين يوم أمس الإثنين 05 فبراير 2024 جلسة عامة برئاسة السيد النعم ميارة رئيس المجلس، خصصت للاستماع لمداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية في إطار مناقشة العرض الذي تقدمت به السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات في 30 يناير 2024، حول أعمال المحاكم المالية برسم 2022-2023.

وقد حضر هذه الجلسة عدد من الوزراء الذين أكدوا تفاعلهم الايجابي مع توصيات ومخرجات تقرير المجلس الأعلى للحسابات، مشيرين إلى أن مضامينه شكلت صلب عملهم في العديد من الجوانب.

❖ جلسة عامة للدراسة والتصويت على نصين جاهزين.

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 30 يناير 2024 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية جلسة عمومية تضمن جدول أعمالها الدراسة والتصويت على مشروعي قانونين.

وهكذا فقد صادق خلالها بالإجماع على مشروع القانون رقم 04.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية، المحدث بموجب القانون رقم 011.71 .

فيما صادق بالأغلبية على مشروع القانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، حيث حظي بموافقة 28 مستشارا برلمانيا ومعارضة مستشارين اثنين وامتناع اثنين آخرين عن التصويت.

❖ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الثلاثاء 30 يناير 2024، برئاسة السيد المستشار عبد الرحمان الدريسي رئيس اللجنة، وبحضور السيد شكيب بنموسى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة خصص لدراسة مشروع قانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (كما أحيل من مجلس النواب في 29 يناير 2024).

وقد قدم السيد الوزير عرضا، بسط من خلاله الأهداف الرئيسية التي ينطوي عليها هذا المشروع قانون، موضحا أنه يشكل الأساس القانوني الذي يرتكز عليه تنزيل مشروع النظام الأساسي الجديد الخاص بموظفي الوزارة، والذي تم إعداده في إطار الحوار مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية واللجنة الوزارية الثلاثية، كما يندرج أيضا في إطار تنفيذ أحكام القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وملائمة الأنظمة الأساسية الخاصة بمختلف الفئات المهنية.

وخلال المناقشة العامة، تمت الإشادة بمجهودات الحكومة لتنزيل التوجهات الملكية السامية قصد النهوض بمنظومة التعليم، كما أن هذا المشروع قانون هو بمثابة إعادة الاعتبار لنساء ورجال التعليم وتحفيزا لهم على المشاركة الفعالة في تنفيذ إصلاحات منظومة التربية والتكوين، وتمت الإشارة إلى أن الإشكال يبقى مرتبطا بالمفاهيم والتسميات بكيفية الإدماج في الوظيفة العمومية.

وفي معرض جوابه عن مداخلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين، أكد السيد الوزير أن المقصود بالموظفين هم موظفو الأكاديميات وهو مصطلح لم يستعمل عبثا، حيث ينطبق عليهم نظام أساسي جديد وطني تم وضعه من طرف الحكومة ويدخل في إطار قانون الوظيفة العمومية.

وختاما، وافقت اللجنة على مشروع قانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين كما أحيل على اللجنة، بأغلبية 06 أصوات دون معارضة مع تسجيل امتناع مستشارين اثنين عن التصويت.

❖ استقبال السفير الموريتاني المعتمد بالرباط.

استقبل رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية المعتمد بالرباط السيد أحمد ولد باهيه، وذلك يوم الثلاثاء 30 يناير 2024 بمقر المجلس.

وقد جرى خلال هذا الاستقبال التأكيد على متانة وعمق الروابط الإنسانية والروحية والأخوية المتجذرة بين البلدين الجارين، واستعراض مختلف أوجه العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها في مختلف المجالات.

في هذا الإطار، أكد السيد الرئيس أن العلاقات بين المغرب وموريتانيا شهدت خلال السنوات الماضية زخما واضحا بفضل الرؤية الحكيمة والمتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وفخامة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، مشددا على ضرورة استثمار هذه الدينامية لمضاعفة حجم التعاون في قطاعات إستراتيجية تتيح إمكانيات حقيقية لتعزيز التعاون والشراكة.

كما أعرب السيد الرئيس عن ضرورة تعزيز التعاون البرلماني المشترك لتحفيز المجهودات الحكومية، ومد جسور التقارب بين الشعبين الشقيقين، مؤكدا على الإرادة القوية للمجلس بغية تطوير روابط التعاون مع البرلمان الموريتاني وإرساء قنوات دائمة للحوار والتنسيق.

من جهته أعرب السفير الموريتاني عن اعتزازه بعلاقات الأخوة والتضامن القائمة بين البلدين، مبديا إعجابه بالتطور الذي تشهده المملكة في مختلف المجالات، كما أكد السيد السفير عزم بلاده على تطوير التعاون الثنائي وتنويعه، لا سيما في المجالين الاقتصادي والتجاري، مشيرا إلى أن البلدين مدعوان لإضفاء دينامية جديدة على تعاونهما في المجال البرلماني من خلال تعزيز آليات الحوار والتشاور.

❖ استقبال رئيس الفريق الأممي المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

استقبل رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة يوم الإثنين 29 يناير 2024 بمقر المجلس بالرباط، السيد داميلولا أولاووبي رئيس الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي يقوم حاليا بزيارة عمل للمملكة.

وشكل اللقاء مناسبة استعرض خلالها السيد الرئيس المكتسبات التي حققتها المملكة في مجال حقوق الإنسان خلال العقدين الأخيرين، مشيرا إلى أن هذا الالتزام يعتبر اختيارا إراديا يعززه انخراط كل مكونات المجتمع، وهو ما أهل المملكة لترأس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بما يعنيه ذلك من اعتراف وتثمين لمختلف الجهود التي تبذلها والسياسات التي تنفذها من أجل ترسيخ دولة الحق والقانون بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

في هذا الإطار سلط السيد الرئيس الضوء على اختصاصات ودور مجلس المستشارين في تعزيز حماية حقوق الإنسان, وفق استراتيجية عمل طموحة تتضمن عددا من الإجراءات, مشددا على الأهمية التي يكتسيها التعاون بين مجلس المستشارين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان لتنزيل البرامج والاتفاقيات المشتركة ذات الصلة.

من جهته ثمن السيد داميلولا أولاووبي انفتاح المغرب وتفاعله المستمر مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن زيارته الحالية تهدف بالأساس إلى النهوض بالمبادئ التوجيهية للمنظمة الأممية المتعلقة بالشركات وحقوق الإنسان.

كما استعرض السيد الرئيس اختصاصات وأدوار الفريق الأممي ومجالات اشتغاله، خاصة فيما يتعلق بالنهوض بالمبادئ التوجيهية الرئيسية للأمم المتحدة المتعلقة بالشركات وحقوق الإنسان ونشرها وتنفيذها، وكذا إعداد الآراء التي والتوصيات التي تهم وضع السياسات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان.

كما شدد السيد داميلولا أولاووبي على دور البرلمانات في تعزيز وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان، واستثمار دورها التشريعي لسن قوانين جديدة وملائمة القوانين الموجودة لمعالجة الثغرات وأوجه النقص.

❖ وفد عن البرلمان المغربي يشارك في أشغال اجتماع مكتب الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية.

شارك وفد عن البرلمان المغربي في أشغال اجتماع مكتب الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية والذي استضافه برلمان والوني بروكسيل يومي 26 و27 يناير 2024 ببروكسل، بلجيكا.

وضم الوفد كل من السيد حسن بن عمر، نائب رئيس مجلس النواب، ممثلا للسيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب وعضو مكتب الجمعية، والسيد محمد رضى لحميني، عضو مجلس المستشارين ونائب رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالجمعية بصفته رئيسا للجنة.

تطرق أعضاء المكتب خلال أشغال هذا الاجتماع الى عدد من القضايا الأساسية منها المصادقة على جدول أعماله، وتعيين أعضائه الجدد، ودراسة الترسانة التشريعية المتعلقة بالتغيرات المناخية وتلك المتعلقة بالأوضاع السياسية بالدول الناطقة بالفرنسية.

وشهدت أشغال هذا الاجتماع المصادقة على النظام الأساسي للجمعية البرلمانية الفرنكوفونية، ومراجعة آلياتها المرتبطة بالتتبع الديمقراطي، وتقديم برنامج التعاون والشراكة، وأشغال اللجان الدائمة، وتقارير المكلفين بالمهام على المستوى الإقليمي، بما فيها تقرير الميزانية لسنة 2024.

وفي إطار المناقشة العامة، تم تقديم عرض مفصل حول موضوع "التدخلات العدائية التي تهدد الديمقراطيات في الفضاء الفرنكفوني"، حيث تم ابراز تجليات هذه التدخلات، التي تتخذ أشكالًا مختلفة، من التضليل المتطور إلى التلاعب بالإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي، مع الاستغلال السلبي للذكاء الاصطناعي الذي أضحى يشكل تهديدًا كبيرًا للسلم الاجتماعي والاستقرار السياسي والقيم الأساسية للديمقراطيات في البلدان الفرنكوفونية.

علاوة على ذلك، تم التأكيد على ضرورة تظافر الجهود وتبادل أفضل الممارسات، وتنسيق المواقف والتحرك الجاد قصد فهم الطبيعة المتغيرة لهذه التهديدات، والعمل على الاستثمار في قدرات المؤسسات الحكومية، وتحفيز تبادل المعلومات بين الدول، وتطوير أدوات مبتكرة لاكتشاف هذه التدخلات والتصدي لها.

وتجدر الإشارة إلى أن البرلمان المغربي يحظى بالعضوية في مكتب الجمعية وبالرئاسة بالنيابة للجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالعضوية في مكتب شبكة النساء البرلمانيات.

▪ بشراكة مع جبهة العمل الأمازيغي، فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين ينظم لقاء دراسيا حول تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

عقد فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، بشراكة مع جبهة العمل الأمازيغي، يوم الثلاثاء 30 يناير 2024 لقاء دراسيا حول موضوع "تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية: أي دور للفاعل السياسي والمدني في تعزيز مسار بلادنا في إنصاف الأمازيغية"، وذلك تثمينا للمسار الإيجابي الذي تحقق الأمازيغية، وتعميقا للنقاش العمومي حول هذا الورش الوطني، واستشرافا للآفاق المستقبلية.

ويأتي هذا اللقاء انطلاقا من القناعة المبدئية لحزب التجمع الوطني للأحرار بأهمية المكانة الدستورية للأمازيغية، والتي تنعكس جليا في البرنامج الانتخابي للحزب، وهو ما ترجمه البرنامج الحكومي الذي جعل من الأمازيغية أولوية حكومية، حيث قاد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة، مباشرة بعد تشكيل حكومته، سلسلة من المشاورات مع الفعاليات الأمازيغية، إيمانا منه بالمقاربة التشاركية وبالقوة الاقتراحية للفاعل المدني في إغناء السياسات العمومية.

وخلال اللقاء، قدم وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، شكيب بنموسى، أهم الإجراءات التي قامت بها الوزارة من أجل تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في المستوى الابتدائي، فضلا عن الرفع من عدد مدرسي اللغة الأمازيغية، والآفاق المستقبلية.

من جهته، استعرض مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، في مداخلة له، أهم الإجراءات التي جاءت بها الحكومة لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، أبرزها تخصيص صندوق خاص بتنمية الأمازيغية سيصل في سنة 2025 لمليار درهم.

بدوره، بسط محيي الدين حجاج، رئيس جبهة العمل الأمازيغي وعضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار، أهمية الفاعل المدني والسياسي في الترافع من أجل التنزيل السليم للطابع الرسمي للأمازيغية.

كما استحضر المتدخلون خوض البلاد لمسار إنصاف الأمازيغية، الذي يحظى برعاية خاصة من طرف جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، منذ خطاب أجدير التاريخي الذي شكل لبنة أساسية ومرجعية أساسية لتدبير هذا الملف الوطني، هذا بالإضافة إلى إعلان جلالته عن إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية كمؤسسة وطنية تعنى بالنهوض بالأمازيغية نقلها إلى المستوى الرسمي المؤسساتي، قبل ان تتم دسترة الأمازيغية كلغة رسمية مع أول تعديل دستوري في العهد الجديد، وهو المسار الذي توج بإقرار رأس السنة الأمازيغية عطلة رسمية مؤدى عنها.

كما تم التطرق لإصدار رئيس الحكومة، بتاريخ 15 أبريل 2022، المنشور رقم 1/2022، الذي يحث فيه جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات التابعة لها على إدراج بعد الأمازيغية في المشاريع والبرامج والتدابير التي تشتغل عليها، وما أعقب ذلك من إجراءات حكومية همت مجالات متعددة لها أثرها المباشر والإيجابي على المواطنين. المصدر: rni.ma

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف:53728134 (212+)

الفاكس:537728134(212+)

البريد الإلكتروني:Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني:www.chambredesconseillers.ma